المعاهدة الفرنسية ـ السورية عام ١٩٣٦
(دراسة وثائقية في الموقف الفرنسي المعارض)

أ.م.د. رائد عباس فاضل الشمري
كلية الآثار/ جامعة القادسية
raed. fadhil @qu.edu.iq

الخلاصة:

تناولت هذه الدراسة المعاهدة الفرنسية – السورية لعام ١٩٣٦ والموقف الفرنسي المعارض ، إذ تعد هذه المعاهدة من أهم الأحداث السياسية في تاريخ سوريا لما يترتب عليها من الانضمام إلى منظمة عصبة الأمم ، والتخلص من الانتداب الفرنسي ، وإقامة حكومة وطنية دستورية منتخبة .

أوضحت هذه الدراسة أن على الرغم من توقيع الحكومة الفرنسية على المعاهدة إلا أنها ماطلت في عرضها على مجلسي النواب والشيوخ في البرلمان الفرنسي ، وقد كانت هنالك عدة عوامل أدت إلى عدم عرض هذه المعاهدة من قبل الحكومة على مجلسي النواب والشيوخ الفرنسي منها ، موقف المعارضة اليمين الفرنسي المعارض للمعاهدة ، وكذلك معارضة المؤسسة العسكرية الفرنسية التي كانت تتطلع إلى بقاء الاستعمار المباشر على سوريا ، اضافة إلى الدور الكبير الذي مارسه اللوبي الصهيوني في فرنسا لمعارضته لهذه المعاهدة ، كل هذه العوامل أدت إلى اعلان نواب البرلمان الفرنسي رفضها لهذه المعاهدة .

أن أهم ما توصلت إلية الدراسة هو إن انتقال الحكم من الجبهة الشعبية الحاكمة في فرنسا والتي تبنت إبرام هذه المعاهدة إلى حكومة ذات طابع استعماري وقد تعرضت إلى ضغوط من قبل احزاب اليمين والمؤسسة العسكرية إضافة إلى الضغط الكبير من قبل اللوبي الصهيوني ضد المعاهدة ، مما أدى إلى رفض المعاهدة .

الكلمات المفتاحية: المعاهدة الفرنسية السورية ١٩٣٦؛ اليمين الفرنسي ؛ قادة الجيش الفرنسي؛ دور الكيان الصهيوني بعدم ابرام المعاهدة .

Franco-Syrian Treaty of 1936
(Documentary study in the French opposition position)

Assist.Prof. Dr. Raed Abbas Fadhil Al-Shammari
College of Archaeology / University of Al-Qadisiyah
raed. fadhil @qu.edu.iq

Abstract:

This study dealt with the Franco-Syrian treaty of 1936 and the French opposition position, as this treaty is one of the most important political events in the history of Syria because of the consequences of joining the League of Nations, getting rid of the French mandate, and establishing an elected national constitutional government .

This study showed that despite the signing of the treaty by the French government, it delayed its presentation to the House of Representatives and the Senate in the French Parliament. To the treaty, as well as to the opposition of the

French military establishment, which was looking forward to the survival of direct colonialism over Syria, in addition to the great role played by the Zionist lobby in France in opposing this treaty, these factors led the French Parliament to announce its rejection of this treaty.

The most important finding of the study is that the transfer of power from the ruling Popular Front in France, which adopted the conclusion of this treaty, to a government of a colonial nature, which was subjected to pressure from the right-wing parties and the military establishment, in addition to the great pressure by the Zionist lobby against the treaty, this led to Reject the treaty.

Keywords: Franco-Syrian Treaty of 1936; French right; French army commanders; The role of the Zionist entity in not concluding the treaty.

المقدمة:

تعد مرحلة المعاهدة الفرنسية – السورية عام ١٩٣٦ نقطة نحول واضحة في تاريخ العلاقات الفرنسية السورية ، إذ تأسس على اساسها حكم جمهوري وطني وبرلماني منتخب ودستور لإدارة البلاد السورية ، وكانت أهم مشكلة واجهت الحكم الوطني السوري هو سوء نية فرنسا وخداعها من خلال مشكلة إبرام المعاهدة من قبل الجانب الفرنسي بعد أن ابرمها الجانب السوري ، وذلك كي تأخذ المعاهدة شكلها النهائي القانوني وتقدم إلى عصبة الأمم لاعتمادها اساساً بإلغاء الانتداب الفرنسي على سوريا ، فالحكومة الفرنسية نفسها التي وقعت المعاهدة هي التي ماطلت وأخرت إبرامها في مجلسي النواب والشيوخ في البرلمان الفرنسي وتحت ضغط صهيوني ومصالح استعمارية ، وقد حاولت هذه الدراسة أن تعتمد الوثائق الفرنسية اساساً في معالجة المشكلة عن طريق مواقف المعارضة للمعاهدة ، التي وزعت على المباحث الآتية : المبحث الأول تناول موقف أحزاب اليمين الفرنسي من المعاهدة ، وأما المبحث الثاني فقد جاء للحديث عن موقف المؤسسة العسكرية الفرنسية من المعاهدة ، وتناول المبحث الثالث المعارضة الصهيونية للمعارضة الفرنسية – السورية وأما المبحث الرابع فكان عن اعلان البرلمان الفرنسي معارضته لإبرام المعاهدة .

المبحث الأول: موقف احزاب اليمين الفرنسي من المعاهدة

لم تكن الأحزاب اليمينية في فرنسا مقتنعة بعقد معاهدة مع سوريا لنيلها الاستقلال عام ١٩٣٦ ، بل إنها غير مقتنعة أصلاً بفكرة مشروع المعاهدة بحجة أن سوريا لا تزال غير مؤهلة لأن تحكم نفسها [١]، كما إنهم أبدوا خشيتهم من أن تحل بريطانيا نفوذها محل فرنسا بعد نيل سوريا لاستقلالها ، لاسيما أن مشروع تقسيم سورية كان من المشاريع التي تخطط لها بريطانيا بحيث يعود شمال سوريا إلى تركيا ، وأما الجنوب المتمثل ب (حماة وحمص ودمشق) فتضم في اتحاد فيدرالي مع شمال فلسطين العربية [٢]، وكان مبعث هذه المخاوف الفرنسية هو تصرفات لويد جورج (Lioyd George) [٣] وزير خارجية بريطانيا عن الانتدابات في عصبة الأمم ومطالبته بإعادة توزيعها[٤] .

ومن جانبها عبرت أحزاب اليمين الفرنسية عن خشيتها من حلول بريطانيا في بلاد الشام ، واتهمتها بأنها تحرض السوريين على الثورة ، وإن عقدها (أي بريطانيا) المعاهدة مع العراق ومصر هو الذي دفع السوريين إلى الثورة ضد فرنسا عام ١٩٢٥ ، ومطالبتها لإنهاء الانتدابات في المنطقة [٥].

ولعل هذا كان رأي كثير من الفرنسيين ، واعتقادهم بأن سياسة بريطانيا في عقد المعاهدات مع مناطق انتدابها مثل العراق ومصر وشرق الأردن كانت السبب الرئيس الذي دفع السوريين إلى المطالبة

بذلك ايضاً[٦]، وبذلك وجهت السياسة البريطانية الجديدة ضربة إلى سياسة الانتداب الفرنسي في سوريا [٧].

وقد أعلن اليمينيون الفرنسيون خشيتهم من أن يؤدي توقيع المعاهدة مع سوريا إلى الاضرار بالمصالح الفرنسية ، إذ طالبت أحزاب اليمين الفرنسية الحكومة الفرنسية بحماية الشركات الاستثمارية والمالية الفرنسية التي بلغ عددها (٦٨) شركة متوزعة في سوريا ولبنان [٨]، ولذلك كان أصحاب المصالح التجارية والشركات في المشرق يمثلون عنصراً قوياً من عناصر المعارضة الفرنسية للمعاهدة ، إذ اعلنوا تضامنهم مع أحزاب اليمين الفرنسي مؤكدين أن بنود المعاهدة مع سوريا لا تضمن المصالح الفرنسية [٩]، وبررت هذه الأحزاب معارضتها للمعاهدة بأنها لا تعوض عن " النفقات الفرنسية في سورية وتضحيات رجال فرنسا " ، كما اعترضوا على أن المعاهدة لم تتضمن مطالبة فرنسا لسوريا بأية مبالغ مادية ، لأن فرنسا برأيهم أنفقت سبعة عشر مليار فرنك فرنسي لتنظيم دولة سورية ، وقدمت عشرة ألاف من رجال فرنسا ضحايا على الأراضي السورية ، وإنها قامت بإنشاء الطرق وتنظيم البلاد ، وأشاروا إلى أن في سورية الآن أربعة ألاف فرنسي فضلاً عن الجنود والموظفين وعائلاتهم ، وأشاروا كذلك أيضاً إلى ضعف التبادل التجاري بين فرنسا ودول المشرق حيث لم يتجاوز التبادل بمجموعه ٢٥٠ مليون فرنك في العالم [١٠].

ويرد الباحث السوري عبد الرحمن الكيالي على إدعاءات هذه الأحزاب بالقول : " لقد نسيت تلك الاحزاب التضحيات والخسائر التي قدمتها سورية بشرياً ومادياً خلال فترة الانتداب ، واستغلال المؤسسات الفرنسية وخاصة بنك سورية ولبنان الذي تحكم في الاقتصاد السوري وعمل على تبديل العملة وسحب الذهب وإفقار البلادً [١١].

وأما المؤيدون الفرنسيون للمعاهدة فقد ردوا على حجة النفقات الفرنسية في سوريا بقولهم : " إن الرقم المذكور سبعة عشر مليار فرنك غير أكيد لأنه يتضمن مبلغ خمسة مليار نفقات عسكرية ، وأن الرقم الرسمي للنفقات الذي قدرته وزارة الخارجية الفرنسية ووزارة الحربية هو (٥٤٣) مليون فرنك نفقات مدنية ، و(٣٠) مليون فرنك نفقات عسكرية حتى عام ١٩٣٦ "[١٢]، ويشرح فينو (Vienot) رئيس الوفد الفرنسي المفاوض في المعاهدة الفرنسية – السورية قضية النفقات بالقول : " إن الاحتجاج بضرورة دفع سورية لهذه النفقات أمر صعب ، لأن ذلك مطالبة بنفقات كان الجزء الرئيس منها مصاريف الاحتلال العسكري والإدارة المدنية لحكم الانتداب الذي كان موقف السوريين تجاهه الرفض دائماً وعدم الاعتراف بشرعيته ...، لقد ذكرنا المفاوضون السوريون بعهدنا لهم بألا تقل حقوقهم في المعاهدة عن حقوق العراقيين في معاهدتهم ، وزيادة على العهد هو أن سورية ولبنان دولتان فقيرتان بشكل كبير ، فالميزانيات العامة لسوريا ولبنان تصل إلى (٨٠٠) مليون فرنك ... وفي الحقيقة كنا نملك ديناً لا يمكن تحصيله ، وأن تأثير هذا الدين يستخدم كحجة فقط في إطار المباحثات العامة للمعاهدة " [١٣].

إلا أن الاحزاب اليمينية تمسكت بمعارضتها للمعاهدة بحجة النفقات وان على الحكومة السورية دفعها ، بل طالبوا بأن يتم عمل ضمانات نفطية لتعويض النفقات المالية قبل عرض المعاهدة على البرلمان الفرنسي للمصادقة عليها [١٤].

ومن الحجج التي اتخذتها احزاب المعارضة اليمينية في فرنسا للمطالبة بعدم إبرام المعاهدة الفرنسية السورية هو ما يتعلق بالمدة الانتقالية التي حددتها المعاهدة بثلاث سنوات ، إذ نصت المعاهدة على أن تبدأ مرحلة الانتقالية ثلاث سنوات من إبرام المعاهدة بين الطرفين ، وهو ما اختارته الحكومة الفرنسية في حينها ، وكان بإمكانها اختيار توقيع المعاهدة كبداية للمرحلة الانتقالية وتكون نهاية المرحلة دخول سورية في منظمة عصبة الأمم ، وبعد ذلك اعترافاً دولياً بالاستقلال ، ولكن الحكومة الفرنسية عدلت تلك الفترة برسالة بعثت بها في شباط ١٩٣٧ ، إلى الحكومة السورية ، بأن تبدأ المرحلة الانتقالية منذ بداية عام ١٩٣٧ ، وهذا ما عده اليمينيون المعارضون إساءة للنظام الفرنسي والمصالح الفرنسية في سورية والمشرق العربي [١٥].

وفي المقابل فقد رد رئيس الوفد الفرنسي المفاوض في المعاهدة فينو على حجة الفترة الانتقالية بقوله : " أن تحديد الفترة يعد شرعياً وذلك لأن التأخر في إبرام المعاهدة في البداية كان اضطرارياً بسبب فتح مفاوضات فرنسية مع تركيا حول لواء الاسكندرونة ، ولأن المسؤولية في ذلك لا تقع على سورية " (١٦).

لقد تعرض المؤيدون للمعاهدة الفرنسية السورية وعلى رأسهم رئيس الوفد المفاوض فينو للاستهزاء من الاحزاب اليمينية الفرنسية إذ وصفوه بأنه " مسكين أقام في المغرب فترة قصيرة للتعرف على الاسلام ، لكنه أخطأ في فهم السوريين " (١٧).

وأشارت الباحثة الفرنسية آن كوليه في كتابها (طريق الخلاص) إلى أن الأحزاب اليمينية ترى " أن عملاً تم حول الأرض المقدسة وساهم فيه العسكريون والمبشرون ورجال الفكر ... " (١٨)، لذا فأن عقد المعاهدة سيضيع سوريا من فرنسا ، بل كان اليمينيون يعلنون صراحة بأن " الامبراطورية الفرنسية في خطر " ، مؤكدين أن قبول الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي بالمعاهدة سيؤدي إلى اضعاف سلطة فرنسا في البلدان التابعة لها (١٩).

بينما رد مؤيدو المعاهدة على المعارضين ، بأن المعاهدة " انجاز لمصلحة فرنسا بدلاً من الانتداب لأن المعاهدة ستضمن استمرار نفوذ فرنسا ودورها في الشرق الأدنى وشمال افريقيا " (٢٠).

وكان من الطبيعي أن يتصدى فينو إلى موقف الاحزاب المعارضة لأنه كان وكيلاً وزارة الخارجية الفرنسية في عهد حكومة الجبهة الشعبية ، فضلاً عن كونه رئيس الوفد الذي عقد المعاهدة ، إذ حذر حكومته من التخلي عن المعاهدة فقال : " إن عدم إبرام المعاهدة سيؤدي إلى بقاء حالة الاضطرابات الثورية في وسط سوريا والتي ستغذيها وتستغلها الدعاية الاجنبية ، وفي هذه الحال فأن سوريا ستشكل خطراً لأنها تشبه حالة فلسطين مما سيضعفنا ويسهل خطر التدخل في المناطق النائية ومناطق الاقليات وستستمر التطورات الثورية في سورية " (٢١).

وأخيراً يوضح فينو تداعيات عدم إبرام المعاهدة على مستقبل النفوذ الفرنسي في سورية بقوله : " إن التخلي عن المعاهدة يعد خطراً ، لأن العراق المجاور تحت الانتداب البريطاني حصل على المعاهدة ويكفي وضع هذه التساؤلات لمعرفة المصاعب السياسية التي ستخيم عن الغاء المعاهدة ، وهذه المصاعب قد تتجدد مستقبلاً وستكون افتراضاً العودة إلى تطبيق نظام الانتداب في سورية ، وهو نظام مؤقت ، ولا تريده الادارة الشعبية السورية وخاصة بعد أن قدمت فرنسا وعودها باستقلال سورية بالمعاهدة " (٢٢).

كما وضح فينو تأثير عدم إبرام المعاهدة في العالم الاسلامي أيضاً بقوله : " إن عدم إبرامها (أي المعاهدة) سيكون بنظر العالم الاسلامي وفي شمال افريقيا خاصة (الجزائر وتونس والمغرب) ، بأنه سيكون نقضاً للعهد المقطوع من قبل فرنسا ، وسينقص الثقة بنا ، وهذه الثقة مؤسسة في جانب كبير منها على الايمان بعقيدتنا التحررية ، ففي الشرق نفسه ، فأن الاضطربات الوطنية السورية أن تتواجد بسبب حالة لبنان الذي حددت حدوده من قبل المفاوضين السوريين ولبنان يعد حصناً لنفوذنا ، وعليه فلا يمكن استخدام القوة الفرنسية لقمع الاضطربات الداخلية في سورية " (٢٣).

وعلى الرغم من أن المصالح الفرنسية مؤمنة في نص المادة الثامنة من نصوص المعاهدة والتي تلزم الحكومة السورية بالتشاور مع الحكومة الفرنسية في الشؤون الداخلية المشتركة (٢٤)، إلا أن الاحزاب اليمينية الفرنسية غير مقتنعة أصلاً بمشروع المعاهدة الفرنسية – السورية التي تلغي الانتداب بمنح سوريا الاستقلال .

المبحث الثاني: موقف المؤسسة العسكرية الفرنسية من المعاهدة

لقد عد العسكريون الفرنسيون المعاهدة الفرنسية – السورية عام ١٩٣٦ ، بداية انحلال الامبراطورية الفرنسية ، لأن مغادرة الجيش الفرنسي لسوريا سيؤدي إلى الاضرار الجسيمة بالمصالح الاستراتيجية الفرنسية في شرق البحر الأبيض المتوسط (٢٥)، ولأن الاتفاقية العسكرية على رأي

العسكريين ليس فيها ضمانات كافية لحاجات الامبراطورية الفرنسية الاستراتيجية للوقوف أمام الخطر الالماني والايطالي المتزايد في المنطقة [٢٦].

وهكذا تزعم العسكريون الفرنسيون أيضاً معارضة إبرام المعاهدة مع سورية وخاصة الاتفاقية العسكرية الملحقة بها ، ودعوا الحكومة الابتعاد عن قرار الانسحاب من قواعدها في سورية ولبنان ومن الشرق الاوسط [٢٧]. حيث كان الجنرال هنتز يجر (Hintz Igar) قائد الجيش الفرنسي في سورية ولبنان من أشد المناوئين لاستقلال سورية ولبنان والداعيين إلى عدم إبرام المعاهدة الفرنسية – السورية عام ١٩٣٦ ، ويصفه الكيالي بالقول :" كان يكره السوريين والعرب وناصب الحكومة الوطنية العداء منذ أول العهد " [٢٨].

وأما الجنرال دلارمينا (Delarmina) رئيس اركان حرب الجيش الفرنسي في الشرق فقد مثل أيضاً العسكريين الذين يعارضون عقد المعاهدة مع سورية على حد تعبير الباحث نجيب الارمنازي [٢٩].

وأشار الجنرال الفرنسي بريمون (Bremond) قائد القوات الفرنسية المرافقة للثورة العربية إلى أن الدول المحيطة بسورية مثل تركيا والعراق والسعودية وشرق الأردن فضلاً عن البريطانيين في فلسطين والصهيونية فيها لهم اطماع تاريخية في سورية [٣٠].

وكان معارضو المعاهدة من العسكريين قد أوضحوا أن أخطار المانيا وايطاليا وتركيا ليست مباشرة في سورية فحسب ، وإنما لأنهم يقومون بتحريض الاقليات السورية وتحريض أهالي سورية أيضاً ضد فرنسا ، وكانت التقارير الفرنسية من عام ١٩٣٨ وحتى شباط ١٩٣٩ قد ركزت على دور هذه الدول الثلاثة وخطورتها على المصالح الفرنسية في سورية ، كما إنها اشارت إلى أن بريطانيا تقوم عن طريق مخابراتها بدور الدعاية المعادية لفرنسا ، كما إنها طرحت المشاريع لاحتضان القومية العربية ودعمها ، ومنها محاولة إنشاء اتحاد يضم الملوك العرب ودعم بريطانيا هو سياستها ونفوذها في المشرق والهند أيضاً [٣١].

كما أخذ الجنرال هنتز يجر قائد قوات المشرق الفرنسية يكتب التقارير إلى وزارة الحربية الفرنسية يحرضها على رفض إبرام المعاهدة الفرنسية – السورية ويدعي بأن فرنسا بحاجة إلى القواعد الحربية البرية والبحرية لحماية مصالحها في سورية [٣٢].

وأشار الباحث السوري عبد الرحمن الكيالي إلى تقارير قيادة جيش الشرق بأنها كانت مستمرة في طلبها إبقاء الوجود العسكري الفرنسي في سورية ولبنان بشكل كامل ، و إن كانت المعاهدة مع لبنان تسمح ببقائه ، إلا أن المعاهدة الفرنسية مع سورية تنهي هذا الوجود خلال خمس سنوات [٣٣].

ويعلق الباحث مصطفى الشهابي على تلك التقارير بالقول إنه على الرغم من ادراك قادة الحكومة الفرنسية بأن الجيش الفرنسي سيبقى في لبنان على بعد ٥٠ كم من دمشق قادر على غزو الأراضي السورية في أي وقت ، إذا خالفت سورية نصوص المعاهدة ، إلا أن " رجال الجيش الفرنسي ، سواء في سورية أم في لبنان شنوا حملات شديدة على المعاهدة ، وأصروا على حكومتهم بأن تطلب إلى الحكومة السورية إدخال تعديل على الاتفاق العسكري ، يقضي باستبقاء فوج من الجيش الفرنسي في دمشق وآخر في حلب مع دمج عدد من الضباط والنقباء الفرنسيين في الجيش السوري ، وهذا الطلب العجيب يدل على تمسك الجيش الفرنسي بأسلوبه الذي ألفه في المستعمرات والمحميات الفرنسية ، والذي لا يمكن أن يكون مقبولاً في سورية ، وهي ليست مستعمرة ولا محمية فرنسية ..." [٣٤].

لقد كان معارضو المعاهدة من اصحاب الحجة العسكرية يدعون بأن الملحق العسكري المرفق بالمعاهدة لا يضمن بقاء فرنسا في سورية على الرغم من بقاء بعض القوات ، وإن هذه القوات ستكون تحت إدارة وزارة الدفاع الوطني السورية ، كما إن الاتفاق العسكري يلزم فرنسا بالدفاع عن سورية في حالة دخولها الحرب مع تركيا بسبب لواء الاسكندرونة ، لذلك لا بد من ضمانات عسكرية أكثر ، خاصة إن إبرام المعاهدة سيتم تحت عيون القوى الاجنبية المعادية لبقاء النفوذ الفرنسي في المشرق ، وهم ايطاليا وألمانيا وتركيا ، حيث يخشى تدخلهم في المناطق الشمالية من سورية في حالة حدوث معارضة من

الاقليات وبخاصة في منطقتي اللاذقية والسويداء ، وأشاروا أيضاً إلى " أن المعاهدة تنقص التزاماتنا ومسؤولياتنا العسكرية ، كما ستضعف قدراتنا على المقاومة في حالة حدوث هجوم على سورية من الخارج ، والاهم أن إبرام المعاهدة سيفسر في العالم الاسلامي ، وخاصة في شمال افريقيا على أنه ضعف من جانب فرنسا وبالتالي سيضعف قوة وتماسك ابراطوريتنيا " (٣٥).

وقد أكد لنشوفسكي بأن العسكريين الفرنسيين ابدوا الشعور بالخطر على فرنسا ، إذا أصبحت تقف أمام خطر النازية الالمانية والفاشية الايطالية ، لذا دعوا الحكومة الفرنسية إلى عدم إبرام المعاهدة التي تقضي بانسحاب الجيش الفرنسي من سورية (٣٦)، لأنهم عدوا هذه المعاهدة بداية انحلال الامبراطورية الفرنسية وستؤدي إلى ضياع سورية واقتسامها بين تركيا والعراق وشرق الأردن ، فضلاً عن خشيتهم بأن يحل النفوذ البريطاني محل النفوذ الفرنسي بعد استكمال سورية لاستقلالها (٣٧).

وقد رد الباحث السوري حسن الحكيم على تلك الادعاءات الفرنسية بالقول : " إن الادعاء بأن سورية مهددة عسكرياً كان أمراً مبالغاً فيه لأن فرنسا كانت مطمئنة إلى حدود سورية الشمالية لارتباطها مع الترك بمعاهدات واتفاقيات ، كما كانت فرنسا لا تخشى بأساً من الحدود الجنوبية إذ كان بريطانيا تبادل الفرنسيين وداً بود ، ولكن فرنسا كانت تخاف الخطر من الحدود الشرقية من المملكة العراقية وموقفها من القضية العربية حيث كانت الافكار العربية نشطة فيها " (٣٨).

المبحث الثالث: المعارضة الصهيونية للمعاهدة الفرنسية – السورية

كان للصهاينة في فرنسا دور كبير في معارضة أية معاهدة تمنح السوريين استقلالهم ، وكان جهود حاييم وايزمان (٣٩) رئيس المنظمة الصهيونية العالمية واضحة في هذا المجال ، فقد وايزمان المفوض السامي في بيروت عام ١٩٣٤ ، وعرض عليه فكرة اقامة مستوطنات صهيونية في الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ، وقد كتب المفوض السامي إلى وزارة الخارجية تفاصيل ذلك اللقاء برسالته في ٦ نيسان ١٩٣٤ (٤٠)، كما قام في الوقت نفسه الدكتور جاكبسون (Jacobson) مندوب المنظمة الصهيونية في جنيف بزيارة القنصل الفرنسي في القدس ، وقدم له مشروعان أحدهما انشاء مستوطنات صهيونية على الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ، ومشروع وحدة فلسطين وشرقي الأردن ، كما تحدث عن هجرة يهود سوريا إلى فلسطين ، وأشار إلى أن نسبة اليهود في فلسطين ثلث السكان وسيصبحون الاغلبية في عام ١٩٤٠ ، وأكد إلى أنه سيتم انشاء الدولة اليهودية الكبرى ، وقد كتب القنصل الفرنسي إلى وزارة خارجيته مضمون المقابلة وما جاء فيها من عروض استيطان يهودي برسالته في ٧ نيسان ١٩٣٤ (٤١).

وقد بين الباحث السوري عبد الرحمن الكيالي موقف الصهاينة من المعاهدة الفرنسية – السورية بقوله : " كان الصهيونيون في فرنسا أول من قاوم المعاهدة والاتفاق فقد كانت للصهيونية مطامع في احتلال سورية حتى الفرات مع فلسطين ، وفي سبيل غايتهم يقاومون استقلال سورية ، ويهددون السوريين إذا لم يتفقوا معهم ، ولهم في الدعاية والتجسس والتشنيع والدس والتحريض اساليب لا يجاريهم بمثلها أحد ، وقد أفهمونا وأفهموا الوفد السوري في فرنسا بأن (معاهدتكم سوف لا تصدق ما لم تكونوا عوناً لنا على حل قضية فلسطين واعترافكم بها) ، وكانوا جادين في تهديدهم فالمعاهدة لم تصدق لأن يهود فرنسا لم يوافقوا على تصديقها ، وهم في حكومة فرنسا ومجلس فرنسا من ألد الأعداء لنا وأقواهم تأثيراً في سياسة فرنسا بل في سياسة بريطانيا وأمريكا وعصبة الأمم " (٤٢).

وكان حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية قد زار العاصمة الفرنسية باريس عقب توقيع المعاهدة الفرنسية – السورية وخلال أحداث الثورة الفلسطينية الكبرى التي ازدادت نشاطاً بسبب قيام الحكم الوطني في سورية ، وقد التقى برئيس الحكومة الفرنسية اليهودي ليون بلوم Leon) (Bloom (٤٣) وقال له وايزمان : " أرجو أن لا تصدقوا المعاهدة لأن استقلال سوريا سيقيم صعوبات امام أقامة وطن قومي لليهود في فلسطين " ، فرد عليه بلوم قائلاً : " أنا اعلنت الاستقلال وأخرجت

السجناء فكيف أتراجع " ، فأجابه وايزمان : " أنا أوجد لك السبب بإثارة تركيا لتطالب بالاسكندرونة " ، وبعد عشرة أيام وصلت إلى باريس برقية من رشدي آراس [٤٤]وزير خارجية التركي يتساءل فيها عن حقوق ضمان الاقليات التركية في لواء الاسكندرونة ' إذ جاء في البرقية ما نصه : " ما هي الضمانات التي اتخذتموها في المعاهدة لحماية الاقلية التركية في الاسكندرونة " ، فأجابه بلوم : " بأن بلاده سبق أن بلغت تركيا من قبل ، لتسجيل مطالبهم بشأن المعاهدة " ، فأجابه وزير الخارجية التركي آراس : " بأنه لا يطلب إلا أن يذكر في المعاهدة أن السوريين بشرعية الاتفاقات السابقة في فرنسا وتركيا بشأن اللواء ..." ، ثم تدخل وايزمان فأرسل آراس البرقية الثانية بشأن اللواء التي تؤكد ضرورة تسجيل ضمانات للأقلية التركية في لواء الاسكندرونة ، وهكذا يبدو واضحاً أن للصهيونية دو اًكبيراً في تأخير إبرام المعاهدة بإثارتها مشكلة لواء الاسكندرونة بين فرنسا وتركيا ، الأمر الذي أدى إلى تأخر عرضها على البرلمان الفرنسي [٤٥].

وكان الصهاينة اليهود يكررون في وسائل الاعلام الفرنسية أن إبرام المعاهدة يشكل خطراً على اليهود في فلسطين ، لذلك بدأوا يضغطون على فرنسا باستعمال ورقة لواء الاسكندرونة من قبل تركيا ، ويذكر عبد الله التل : " كان تسليم اللواء إلى تركيا قد تم بمؤامرة نفذها الموظفون اليهود في الاستعمار الفرنسي برئاسة ليون بلوم ، وبدور انطوني ايدن الذي مثل عداوة للانكليز ، وابتلي اللواء بعصبة الأمم التي أوجدتها اليهودية العالمية وملأتها بالخبراء والمستشارين من اليهود وبالحكومة التركية التي يرأسها مصطفى كمال اتاتورك يهودي الأصل " [٤٦].

وقد ذكر الباحث جفريز في كتابه (فلسطين اليكم الحقيقة) ، فقد أشار إلى أطماع الصهيونية في سورية بقوله : " كانت تتفاعل في صدور الصهاينة مطامع أكبر من أن يكونوا سادة فلسطين ، وأن تكون حدودهم متاخمة للبنان ، لقد راحوا يأملون في أن تسحق دولة سورية العربية كلها بين عملهم على منع قيام اتحاد بين سوريا ولبنان ، فقد كان الصهاينة يعتقدون حقاً إنه يمكن دفع تركيا في ذلك الحين لتطويق العرب من الشمال وسحقهم ... فكان الشبه كبيراً في معالجة قضيتي فلسطين والاسكندرونة من خلال تأثير الصهيونية على الحكومتين الفرنسية والبريطانية ، وتغيير الموظفين الفرنسيين والبريطانيين الذين لا يماشون هذه السياسة تماماً " [٤٧].

وتشير الوثائق الفرنسية إلى أن الصهاينة في فلسطين أظهروا انزعاجهم من المعاهدة ، وذكروا أنها لم تتضمن ضمانات خاصة باليهود السوريين منفصلة عن الضمانات المقررة للأقليات الأخرى ، كما كانت الحكومة الفرنسية تراقب أي اتصال يتم بين السوريين والفلسطينيين ، وتتابع اخبار الثورة الفلسطينية ودور الحاج المفتي الحسيني ، وتبدي تخوفها من قيام أي إتحاد عربي يكون له تداعيات على نفوذها في المنطقة وبخاصة منطقة بلاد الشام [٤٨].

وقد أكد جفريز بأن للصهاينة حلفاءهم في الحكومة الفرنسية وعلى رأسهم رئيس الحكومة ليون بلوم ، فكان الصهاينة يبذلون كل ما لديهم لتحقيق أهدافهم [٤٩]، مستغلين على ما يبدو أن رئيس الحكومة بلوم يهودي اشتراكي ليساعدهم في قضية فلسطين ، ولذلك كان بلوم يتساهل مع الاتراك في قضية لواء الاسكندرونة ليكونوا بجانب الصهاينة في قضية فلسطين ويشكلوا ضغطاً على سورية [٥٠].

وقد ترافقت مسألة إبرام المعاهدة الفرنسية السورية مع تطورات الثورة الفلسطينية الكبرى التي أرعبت الصهاينة وحلفائهم ودفعتهم للتحرك باتجاه تأخير إبرام المعاهدة ، لأن بعض المعادين الفرنسيين من اليهود وغيرهم لم يعترفون أصلاً بوجود كيان سياسي سوري اصلاً ويستهزؤن بفكرة الوحدة السورية الكبرى [٥١]، لذلك كان بعضهم يقوم بالاتصال مع الانفصاليين من الاقليات في سورية ، ويعمل على تحريك الطائفية والنعرات القومية والتفرقة الدينية والمذهبية ، حسبما كانوا يعملون منذ بداية الاحتلال الفرنسي في سورية في عهد الجنرال غورو (Gouraud) [٥٢].

وقد أشار جفريز إلى ان الصحافة الصهيونية بدأت منذ منتصف عام ١٩٣٨ ، فترة تصاعد الثورة الفلسطينية ، " تهتم اهتماماً فريداً من نوعه بمصير الاتراك في لواء الاسكندرونة ، واعتقد الصهاينة

السياسيون النشيطين أنه يمكن دفع تركيا إلى تطويق العرب في الشمال وسحقهم ، فبدأت الصحف الصهيونية تطلق ملاحظات عن الاضطهاد ، وتقرن هذه الملاحظات بشكاوى تطلقها ضد السلطات الفرنسية في اللواء بأنها تقيم اعتباراً لمصالح العرب ، ثم تعاود قرن هذا بشكاوى أشد وهي أن مفتي القدس وغيره من زعماء العرب الذين لجأوا إلى لبنان أو إلى سورية لم ينفوا منها حتى ذلك الحين مما يفسر توجيه اللوم إلى فرنسا بأنها غير مبالية بنشاطهم المعادي للصهيونية " [٥٣]، وهذه اشارة إلى الحاج المفتي أمين الحسيني الذي لجأ إلى بيروت في عام ١٩٣٧ [٥٤].

وهكذا استغل الصهاينة مشكلة لواء الاسكندرونة ، لأن الصهيونية كانت تثقف بكل ثقلها لمنع استقلال سورية وتعمل على تحريض تركيا على سورية [٥٥]، ولذا شكلت مشكلة لواء الاسكندرونة السبب المباشر الأول لفرنسا لتأخير عرض المعاهدة على البرلمان الفرنسي بجهود من الصهيونية في فرنسا ، بينما بررت الحكومة الفرنسية اسباب تأخر عرض المعاهدة على البرلمان الفرنسي بقولها : " أن قضايا سياسية وفنية لم تسمح بتقديمها إلى البرلمان " [٥٦].

وقد عد فينو رئيس الوفد الفرنسي المفاوض للمعاهدة الفرنسية – السورية أن مطالب الأتراك وإصرارهم على ضم لواء الاسكندرونة لتركيا مبرراً لتلكؤ حكومة ليون بلوم في عرض المعاهدة على البرلمان الفرنسي ، وهذا ما أكده فينو نفسه في جنيف لدى عصبة الأمم بقوله : " أن إبرام المعاهدة الفرنسية السورية سيتأجل ريثما يصدر قرار مجلس العصبة لحسم قضية الاسكندرونة " [٥٧].

وهكذا بعد تأخير عرض المعاهدة على البرلمان الفرنسي ، بدأت تظهر المعارضة الفرنسية لإبرامها ، وللحكم الوطني الذي قام على اساسها في سورية ، وبشكل عام كانت المعارضة تصرح بأن تصديق المعاهدة يوقع اضراراً على فرنسا وسيسبب لها خسران سورية ، وظهر ذلك منذ أوائل عام ١٩٣٧ لدى الاتجاهات المعادية ومنها للصهيونية .

المبحث الرابع: اعلان البرلمان الفرنسي معارضته لإبرام المعاهدة

تصاعدت حدة المعارضة الفرنسية للمعاهدة في عام ١٨٣٨ ، بسبب استمرار التنافس الفرنسي البريطاني للسيطرة على بلاد الشام ، خاصة بعد أن أخذت التقارير الفرنسية تركز على سياسة بريطانيا الجديدة الداعية إلى إقامة " مشروع امبراطورية عربية تضم سورية والعراق وشرق الأردن ومملكة ابن سعود تحت الحماية البريطانية " ، وفي مقابل ذلك اعانت المعارضة الفرنسية للمعاهدة : " أن لسورية في قلب فرنسا مركزاً خاصاً ، لأن كل واد وكل هضبة من أراضيها مشبعة بالدم الفرنسي ، وأن تاريخ سورية صفحة من تاريخ فرنسا ، وأن لفرنسا حقوقاً في سورية فلا يجب أن تتخلى فرنسا عن سورية " [٥٨].

وقد أكد نجيب الارمنازي بأن لهذه المعارضة صدى كبيراً في البرلمان الفرنسي ، " فلم تتقدم المعاهدة خطوة في اللجان المختصة " [٥٩]، ويقصد بها لجان الشؤون الخارجية لمجلسي النواب والشيوخ الفرنسي . فقد اعترضت لجنة الشؤون الخارجية على لسان مقررها جاستون ريو (Gaston Rio) على المعاهدة مع سورية ، فعتبروها فاسدة من أساسها ، لأن فرنسا أرادت أن تعقد معاهدة موحدة مع أقل الدول اتحاداً وهي سورية ، " التي تشابه عصبة الأمم وتحتاج لأن ينشأ فيها اتحاد دول " ، وأنكروا ما أقرته الحكومة الفرنسية برئاسة ليون بلوم من إعطاء المهل لأن المجلس النيابي لم يوافق أصلاً على المعاهدة .

أما في مجلس الشيوخ الفرنسي فقد كانت المعارضة في لجنة الشؤون الخارجية شديدة جداً ، إذ أعلن عضو مجلس ورئيس اللجنة السناتور هاي (Haye) أن المعاهدة مع سورية " لا تحقق مصالح فرنسا وتؤدي إلى ضياع النفقات الكبيرة الي أنفقتها فرنسا في سورية وهي سبعة مليار فرنك ، إذ إن فرنسا وافقت في المراسلات الملحقة بالمعاهدة على التنازل عنها " ، ويعد هاي أن سوريا ليست دولة

واحدة تضم شعباً واحداً بل عدة دول ، وقال : " إذا أعطيت سورية استقلالها فستذبح الاقليات ، فالدروز والمسيحيون والعلويون وغيرهم في خطر ، وبقاء فرنسا في سورية هو لمصلحة السوريين " [٦٠].

ومن جانبه صرح مقرر لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الفرنسي في ٩ كانون الأول ١٩٣٨ ، قائلاً : " بأن اساس المعاهدة لا يتفق مع مصلحة فرنسا " مبدياً تحذيرها للبرلمان من إبرامها [٦١].

وقدمت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الفرنسي تقريراً عن المعاهدة وجاء فيه : " أن فرنسا وقعت المعاهدة مع الرجال الذين ليس لديهم أي شعور بالمودة لفرنسا ، وقدمت الثمن بتضحياتها بحقوق الاقليات التي تعهدت فرنسا بحمايتها منذ (فرانسو الأول) ، ويجب المحافظة على حقوق فرنسا وما قدمته من أموال وجهود ، وأن وزارة الخارجية الفرنسية نفسها تساهلت في هذا الأمر مما يعني تغيير موقفها حتى وقعت معاهدة ١٩٣٦ ، ثم جرى تحضير الاتفاق الجديد " ، وقد جاء في التقرير أيضاً : " بأنه لا يعتقد أن المعاهدة وملحقاتها مقبولة من قبل أغلبية مجلس الشيوخ ، كما أن الاغلبية في المجلسين لا يعرفون مضمون المعاهدة " [٦٢].

وقد تحدث رئيس اللجنة هاي باسم المعارضة في مجلس الشيوخ الفرنسي عن ضرورة تطبيق نظام الفدرالية في سوريا وقال : " أن مشكلة الاقليات والأكثرية يمكن حلها بنظام فدرالي ، حيث تتألف سورية من دولة دمشق ودولة حلب ودولة منطقة السويداء ودولة منطقة اللاذقية ودولة الجزيرة العليا ، مع قيام حكومة فدرالية على نمط الولايات المتحدة الامريكية ، فالدول المحلية ستكون مستقلة في المجال الإداري والمالي كمقاطعات تحت مراقبة الدولة الفدرالية ، بينما الشرطة والأمن تؤمنهما الدولة الفدرالية ، وستكون منذ البداية اعتراضات على ذلك لأن الدولة المحلية زراعية ، وعند انشاء هياكل إدارية سيتوجب استدعاء عناصر مثقفة من المدن الكبرى كدمشق وحلب ، وهذا هو الوضع الحاضر ، ويمكن تجنب ذلك باستدعاء مستشارين فرنسيين ، وسيكون نظام الحكم الفرنسي معتمداً على الدولة الفدرالية عن طريق المراقبة المالية ، وكذلك بإطارات سياسية " [٦٣].

وهكذا فأن لجنتي الشؤون الخارجية الفرنسية في كل من مجلسي النواب والشيوخ عدتا أن نصوص المعاهدة الفرنسية السورية تتعارض مع مصالح الامبراطورية الفرنسية ، وأن فرنسا لا حاجة لها بالمعاهدة اساساً ، بل أن رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الفرنسي هاي اعلنها صراحة أن المعاهدة ليس لها قيمة في فرنسا [٦٤].

وقد تزايدت هذه المعارضة من قبل اعضاء لجنتي الشؤون الخارجية في مجلسي النواب والشيوخ في البرلمان الفرنسي ، والذي شجعهم في ذلك سلوك ومعارضة هيئة الأركان العامة في الجيش الفرنسي ، فضلاً عن احزاب اليمين الفرنسي ، حيث أعلن وزير الخارجية الفرنسي جورج بونيت (Georges Bonnt) [٦٥] في ١٤ كانون الأول ١٩٣٨ ، أمام البرلمان أن الحكومة تخلت عن الطلب إلى البرلمان بأبرام المعاهدة في الوقت الحاضر ، وذلك في إجابته عن سؤال وجه إليه من لجنة الشؤون الخارجية ، إذ أوضح أن فرنسا لا تريد الآن تغيير الوضع في البحر الأبيض المتوسط [٦٦].

وفي اليوم نفسه أي في ١٤ كانون الأول ١٩٣٨ ، اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ وطالبت بتأجيل عرض المعاهدة للإبرام أمام المجلس الفرنسي التي تظل صاحبة السلطة العليا ، وأوعزت بضرورة ممارسة الانتداب والإدارة المباشرة المودعة لفرنسا من قبل عصبة الأمم حتى اللحظة التي سيكون الوضع فيها على أسس جديدة تهيأ أسباب الاستقلال الذي تحلم به دولة سورية ، مع الأخذ بالحسبان التضحيات السابقة والمصالح الحيوية لفرنسا بوصفها الدولة الانتدابية على سورية [٦٧].

وقد تراجع وزير الخارجية الفرنسي جورج بونيت عن وعده ، ولعل الحكومة الفرنسية أدركت قوة المعارضة للمعاهدة وأصبحت على قناعة تامة بأن عرضها على المجلسين النواب والشيوخ سيؤدي إلى رفض التصديق عليها ، مما يؤدي إلى نتائج تحرج الحكومة الفرنسية ، ويعلق فينو رئيس الوفد

الفرنسي المفاوض على موقف وزير خارجية بلاده بقوله : " أن هذه ظاهرة فظيعة أن يتراجع وزير الخارجية عن عهده ..." [٦٨].

وأشارت الوثائق الفرنسية إلى أن الصحف الفرنسية خرجت في يوم ١٤ كانون الأول ١٩٣٨ ، بعناوين تتحدث عن تأييدها لقرار البرلمان من رفض إبرام المعاهدة الفرنسية – السورية ، وقد كان عنوان جريدة (الريبوبليك) مانصه : " المعاهدة السيئة لن تبرم ولن نخرج من سورية " ، وأكدت الصحيفة أن معاهدة فينو مع تعديلاتها تبقى كما هي لا تحقق مصالح فرنسا ، وقالت : " لا يوجد سورية أصلاً بل فئات مختلفة وتريد دمشق السيطرة عليها " [٦٩] ، ويعلق الرئيس الفرنسي شارل ديغول في مذكراته على أن المعاهدة السورية واللبنانية مع فرنسا عرفت بأنهما معاهدة فينو ، " ولعل ذلك لأنه صانعهما الاساسي وللاستهانة بهما لاعتبارهما لا يمثلان الحكومة الفرنسية " [٧٠] .

وأخيراً لما كانت فرنسا تظن شرعية وجودها في سوريا قائمة على أساس صك الانتداب الصادر من عصبة الأمم ، لذا كانت تقدم تقاريرها السنوية بشأن التطورات الحاصلة في مناطق انتدابها ، ومنها موضوع المعاهدة الذي كان موقف فرنسا فيه إلى عصبة الأمم مبهماً وغامضاً ، إذ صرح مندوب فرنسا في عصبة الأمم بول بونكور (Paul Boncour) في اجتماعات عصبة الأمم في ٢٠ أيلول ١٩٣٨ ، بقوله : " أن ممثل فرنسا يحرص على أن يؤكد للجنة ، في صدد الانتداب على سورية أن المعاهدة التي وقعت بين الأطراف المشمولة بالانتداب وفرنسا ، لم تنسخ ولم تهمل ، وأن التأخير الذي طرأ عليها إنما هو ناشئ من المفاوضات الجارية التي ترمي إلى ادخال تعديلات ظهر أنها ضرورية ، وتأمل الحكومة المنتدبة مع ذلك أن تقدم قريباً نتائج هذه المفاوضات " [٧١].

وبعد أن أعلن وزير الخارجية فرنسا جورج بونيت تأجيل فرنسا لإبرام المعاهدة ، اعطى تعليمات إلى المفوض السامي الجديد دي مارتيل (De Martel)[٧٢]، في سورية حول القرار الفرنسي بعدم إبرام المعاهدة ، وقد بلغ الأخير بدوره لجنة الانتدابات بذلك في ١٧ كانون الثاني ١٩٣٩ ، شارحاً الاسباب التي أدت إلى ذلك أمام اللجنة وقال : " إنها اسباب ثقيلة لنتائج حدثت " ، وقد أحتج في حينها بأن التأخير كان بسبب حوادث لواء الاسكندرونة ومطالبة تركيا بضمها [٧٣].

وهكذا تنكر الفرنسيون للمعاهدة مع كل ما منحتهم من امتيازات ، لأن طباعهم الاستعمارية لا تطيق أن تتمتع البلاد التي تحت احتلالها بتلك المزايا التي نصت عليها بنود المعاهدة خاصة بعد استلام إدوار دلادييه (Edouard Daladier)[٧٤] رئاسة الحكومة الفرنسية ، إذ كان يرى أن الوقت لم يحن لمنح سورية استقلالها ، مما رجح كفة الفرنسيين المؤيدين لبقاء السيطرة الفرنسية على سورية خاصة والمشرق عامة على حالها ، بينما ضعفت كفة المؤيدين لإبرام المعاهدة والذين كانوا يخشون فيما يقال أن فرنسا نقضت بعهدها باستقلال سورية [٧٥].

الخاتمة:

مما تقدم يبدو واضحاً أن الحكومة الفرنسية التي وقعت المعاهدة مع سورية هي نفسها التي أخرت إبرامها من قبل البرلمان الفرنسي وتحت ضغوط صهيونية ، ومصالح استعمارية وضاعت عند ذلك ادعاءات حقوق الشعوب وتقرير مصيرها التي كانت تنادي بها الجبهة الشعبية الفرنسية ، وأثبتت الدراسة أن أي حكومة فرنسية لا يهمها سوى مصلحة فرنسا بالدرجة الاساس .

ويمكن أن نعزو أسباب عدم إبرام المعاهدة وتزايد المعارضة ضدها إلى الأسباب الآتية:

١ – إن حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية برئاسة ليون بلوم قد تبنت مشروع المعاهدة ، إلا إن سقوطها ومجيء حكومة دلاديه الاستعمارية أدى إلى تبدل الموقف لأن الحكومة الجديدة ترى أن الوقت لم يحن لمنح سورية استقلالها .

٢ – إن المعارضة المتزايدة من أحزاب اليمين الفرنسي ومناصريهم من الرأسماليين وبتشجيع من الصهاينة في فرنسا يرون ان الانتداب والاستعمار أفضل حقلاً للاستثمار .

٣ – إن الموقف السوري المؤيد للقضية الفلسطينية ، يوصف فلسطين جزءاً لا يتجزأ من سورية الكبرى وإعلانها مقاومة الخطر الصهيوني قاد بإعلان الصهاينة معارضتهم لمعاهدة ١٩٣٦ ، وإعلان استقلال سورية فعملوا على اقناع الحكومة الفرنسية على رفض إبرام المعاهدة .

٤ – زادت حدة المعارضة الفرنسية لمشروع المعاهدة نتيجة ظروف العالم المهددة بخطر الحرب العالمية الثانية .

الهوامش :

[١] صلاح العقاد ، المشرق العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ،ص ٣٦ ؛ نجيب الارمنازي ، سورية من الاحتلال حتى الجلاء ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٥ .

2 - Haye ,Henry et Vienot , Les relations de La France et de Lasyrie , Paris , 1989 , p . 39 .

(٣) لويد جورج : (١٨٦٣ -١٩٤٥) ، من ابرز الساسة البريطانيين وهو من أسرة تسكن في إقليم ديلز، ابتدأ حياته كمحامي ودخل مجلس العموم ١٨٩٠ عن حزب الأحرار ، وأصبح لويد مستشار الخزانة .في عام ١٩٠٨ ، ثم أصبح وزيرا للحرب في عام ١٩١٦ ، تسلم رئاسة الوزراء من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٢ ، توفي بالسرطان في ٢٦ مارس ١٩٤٥، عن عمر ٨٢ ، للتفاصيل ينظر :

E . M . Horsley , Hutchinsons New 20th Century Encyclopedia , London , 1964 , p . 98 .

(٤) - عبد الرحمن الكيالي ، المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني ١٩٢٦ – ١٩٣٩ ، ج٤ ،مطبعة الضاد ، حلب ، ١٩٤٠ ، ص ٤٨ .

(٥) - عبد الرحمن الكيالي ، المصدر نفسه ، ص ٥٢ .

(6) Archiff ed Ministeere des Affaires Etrangeres , Levant, (Syrie – Liban) 1918 – 1940 , (Biblioteque National de Paris) VOL . 571 , P . 85 .

(7) Hay et Vienot , op . cit ., p . 17 .

(٨) عبد الرحمن الكيالي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٤٨ – ٤٤٩ .

(٩) صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(10) Haye et Vienot , op . cit ., p . 13 – 14 ,

(١١) عبد الرحمن الكيالي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٣٦ .

(١٢) نجيب الارمنازي ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

(13)Haye et Vienot , op . cit ., p . 34 .

(14)Archiff de Miniseiredes Affaires Etrangeres , Levant (Syria – Lebanon) 1919 – 1940 , (Biblioteque National de) Paris , voi , 573 , p . 45 .

وسيرمز لها (A .A . E ., (S – L)

(15)A . A . E , (S – L) No . 573 . p . 45 .

(16)Haye et Vienot , op . cit ., p . 47 .

(17)Ibid : p . 39 .

(١٨) آن كوليه ، طريق الخلاص ، مطبعة الف باء ، دار المرشد ، دمشق ، ١٩٤١ ، ص ٨ – ٩ .

(١٩) لوكاز هيرزويز ، المانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٦٥ .

(20)Haye et Vienot , op . cit ., p . 31 .

(21)Ibid : p . 34 .

(22)Ibid : p . 34 .

(23)Ibid : p . 34 – 35 .

(٢٤) صلاح العقاد ، المصدر السابق . ص ٣٨ .

(٢٥) جورج كيرك ، موجز تاريخ الشرق الادنى ، ترجمة عمر الاسكندري ، مركز كتب الشرق الاوسط ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٣٠٠ .

(٢٦) جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر الخياط ، دار المثنى ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص ٣٦٥ .

(٢٧) جورج لنشوفسكي ، المصدر نفسه ، ص ٣٦٦ .
(٢٨) عبد الرحمن الكيالي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣٨٠ .
(٢٩) نجيب الارمنازي ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .
(30)A . A .E ., (S . – L .) VOL . 496 , P . 16 .
(٣١) إذ اسارت الوثائق الفرنسية إلى دور بريطانيا في تأسيس الكتلة العربية المؤلفة من العراق وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية ومصر للتفاصيل ينظر : مذكرات الجنرال ديغول ، تعريب خيري حماد ، مكتبة المثنى ، بغداد ،١٩٦٤ ، ص ٩٥ – ١٠٠ ؛ A . A . E ., (S . – L .) VOL . 496 , P . 65 .
(32)Ibid : p . 66 .
(٣٣) عبد الرحمن الكيالي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣٨٠ .
(٣٤) مصطفى الشهابي ، محاضرات في الاستعمار ، ج ٢ ، معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ١٥٦ – ١٥٧ .
(35)Haye et Vienot , op . cit ., p . 33 .
(٣٦) لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص ٣٧١ .
(٣٧) صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص ٣٦ – ٣٧ .
(٣٨) للتفاصيل ينظر : حسن الحكيم ، عبد الرحمن الشهبندر ، حياته وجهاده ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٤١ – ٤٢ .
(٣٩)حاييم وايزمان : (١٨٧٤ – ١٩٥٢) ، ولد وايزمان في روسيا، وكان نشيطا في الحركة الصهيونية منذ بدايتها. شارك عام 1903 في تأسيس الكتلة الديمقراطية التي نادت بالصهيونية العملية، في عام ١٩٠٤ هاجر إلى بريطانيا حيث حصل على شهادة في الكيمياء من جامعة مانشستر ، يعد أشهر شخصية صهيونية في التراث الصهيوني بعد تيودور هرتزل ، لعب حاييم الدور الأهم في استصدار وعد بلفور في نوفمبر1917 ، أصبح وايزمان رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية بين عامي 1920 و1946 ، ثم انتخب كأول رئيس لدولة إسرائيل في عام.1949 ، توفي في عام ١٩٥٢ ، للمزيد بنظر: عبد الكريم النقب. شخصيات صهيونية (٥) آباء الحركة الصهيونية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٧، ص ٧١-١٠١.
(40)A . A . E ., (S . – L .) VOL . 571 , P . 3 – 5 .
(41)Ibid : p . 7 – 10 .
(٤٢) نقلاً عن عبد الرحمن الكيالي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥٤٩ – ٥٥٠ .
(٤٣) - ليون بلوم : سياسي ورجل دولة فرنسي اشتراكي الفكر ، ولد عام ١٨٧٢ ، إنظم إلى الحزب الاشتراكي وأصبح نائب رئيس الجمعية الفرنسية عام ١٩١٩ ، أسس الجبهة الشعبية التي فازت بأنتخابات عام ١٩٣٦ ، تولى على أثرها رئاسة الحكومة الفرنسية ، قام باصلاحات اقتصادية مهمة ، غادر فرنسا خلال مدة الاحتلال الالماني وعاد بعد ذلك وتولى رئاسة الحكومة عام ١٩٤٦ ، توفي عام ١٩٥٠ . للمزيد ينظر :
Pierre Birnbaum. Leon Blum: Prime Minister, Socialist, Zionist: Prime Minister, Socialist, Zionist. Jewish Lives, Tran: Arthur Goldhammer, Yale University Press, 2015 .
(٤٤)توفيق رشدي أراس : (١٨٨٣ ـ ١٩٧٢) ، هو طبيب وسياسي ودبلوماسي تركي، كان عضوًا بالبرلمان ووزيرًا لخارجية تركيا في عهد أتاتورك (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨). ، مثّل أراس تركيا في توقيع اتفاق البلقان لتنظيم الحدود بين دول البلقان سنة ١٩٣٤، كما انتُخب رئيسًا لعصبة الأمم أثناء دور الانعقاد الخاص الذي عُقد في جنيف يومي ٢٦ و٢٧ مايو ١٩٣٧ لبحث طلب المملكة المصرية للانضمام إلى العصبة. وفي سنة ١٩٣٩، عُين آراس سفيرًا للجمهورية التركية لدى المملكة المتحدة، حيث قضى ثلاث سنوات ونصف السنة، قبل أن يتقاعد سنة ١٩٤٣ ، توفي أراش في إسطنبول في ٥ يناير ١٩٧٢، للتفاصيل بنظر : فريد صلاح الهاشمي. تركيا في ضوء الحقائق: الأتَاتُورْكِيَّة (الكماليَّةKamalism) – العلمانيَّةJacobinism - الْمُسْلُمَانِيَّةMuslumanism - النَّقْشَبَنْدِيَّة – الْحَنَفَانِيَّة Hanafism – الْقومِية العنصرية – الصراعات السياسية – الإنقلابات العسكرية – الدولة السرَية (العميقة) – اليهود الدونما والمتهودون – المنظمات الإرهابية – الانفتاح والحرية، دار العبر للطباعة والنشر، اسطنبول ٢٠١٤، ص ٤٨١.
(٤٥) نقلاً عن عوني جدوع العبيدي ، صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني ، مكتبة دار المنار ، الأردن ، ١٩٨٥ ، ص ٨٣ – ٨٤ .
(٤٦) عبد الله التل ، الافعى اليهودية في معاقل الاسلام ، مطبعة المكتب الاسلامي ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١٤٧ .
(٤٧) جفريز ، ج . م . ن ، فلسطين اليكم الحقيقة ، ترجمة احمد خليل الحاج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١٦٤ – ١٦٥ .

(48)A . A . E . , (S . L .) VOT . 572 . P . 115 – 116 .
(٤٩) جفريز ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ .
(٥٠) عبد الرحمن الكيالي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣٦٨ .
(٥١) عوني جدوع العبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .
(52)A . A . E ., (S . – L .) VOL . 494 , P . 160 .
(٥٣) جفريز ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .
(٥٤) عوني جدوع العبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .
(٥٥) جفريز ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .
(56)A . A . E . , (S . – L .) VOL . 494 , P . 161 .
(٥٧) مجيد خدوري ، قضية الاسكندرونة ، مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر ، دمشق ، ١٩٥٣ ، ص ٤١ .
(58)Haye et Vienot , op . cit ., p . 30 – 31 .
(٥٩) نجيب الارمنازي ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ – ١٢٦ .
(60)Haye et Vionet , op . cit . , p . 35 .
(61)Ibid : 35 .
(62)A . A . E . , (S . – L . ,) VOL . 496 , P . 201 – 203 .
(63)Haye et Vionet , op . cit . , p . 40 – 41 .
(64)Ibid : p . 41 .
(٦٥) . جورج إتيان بونيه : (١٨٨٩ - ١٩٧٣) ، سياسيًا فرنسيًا شغل منصب وزير الخارجية في عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ وكان شخصية بارزة في الحزب الراديكالي ، ولد بونيه في باسيلاك ، دوردوني. درس القانون والعلوم السياسية في المدرسة الحرة للعلوم السياسية و جامعة السوربون ، عمل كمدقق في مجلس الدولة في عام ١٩١١ ، بدأ حياته السياسية بعد زواجه من أوديت بيليتان ، حفيدة يوجين بيليتان ، انضم بونيه إلى الجيش الفرنسي وفي عام ١٩١٨ عمل كمدير للتسريح أثناء خدمته في الحرب العالمية الأولى ، كان بونيه جنديًا كثير الأوسمة وفاز بميدالية كروا دي غويري لشجاعته ، وفي عام ١٩١٩ عمل بونيت كسكرتير للوفد الفرنسي في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ وكتب كتابًا بعنوان Lettres á un Bourgeois de 1914 دعا إلى إصلاحات اجتماعية واسعة النطاق للمزيد ينظر :
Adamthwaite, Anthony *France and the Coming of the Second World War 1936–1939,* London: Frank Cass, 1977, p .98
(٦٦) نجيب الارمنازي ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ ؛ ابيب عبد الستار ، التاريخ المعاصر ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٢١٠ .
(67)Haye et Vionet , op . cit . , p . 56.
(68)Ibid : p 57 .
(69)A . A . E . , (S . – L . ,) VOL . 573 , P 107 – 108 .
(٧٠) مذكرات ديغول ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .
(٧١) نجيب الارمنازي ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
(٧٢) كونت دامي ندي مارتيل : ولد في ٢٧ تشرين الثاني ١٨٧٨ ، درس الحقوق ثم تخرج من المدرسة السياسة ، وفي ٢ ايار ١٩٠١ ، أصبح ملحقاً بمكتب رئيس الوزراء ثم رقي إلى وظيفة سكرتير ثالث عام ١٩٠٦ وسكرتير ثاني في عام ١٩٠٨ ، ثم أصبح ملحقاً سياسياً وتجارياً في عام ١٩٠٩ ، وفي ٣٠ تموز ١٩١٣ ، كلف باعمال السكرتير الأول في بكين ، وفي أيلول عام ١٩١٦ عين سكرتير أول في سبيريا ، وفي كانون الثاني ١٩٢٠ عين مفوضاً سامياً في القوزاق وبعدها عين سفيراً لفرنسا في طوكيو ، وفي ١٠ كانون الأول ١٩٢٠ عين مفوضاً سامياً في سورية ولبنان بدل المفوض السامي يونسو في تموز عام ١٩٣٣ ، للتفاصيل ينظر : سعد محسن عبد العبيدي ، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام ١٩٥١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٢١ .
(٧٣) . A . A . E . , (S . – L . ,) VOL . 573 , P 129 – 130
(٧٤) ادوارد دلاديبه (١٨٨٤ – ١٩٧٠): سياسي فرنسي اشترك في الحرب العامية الأولى ، أصبح نائباً للبرلمان في باريس منذ عام ١٩١٩ ، كان عضو في الحزب الاشتراكي الراديكالي ، ثم شغل منصب وزير الحربية والدفاع ١٩٣٢ – ١٩٤٠ ، ثم ترأس الوزارة ١٩٣٨ – ١٩٤٠ قاد فرنسا للاشتراك في الحرب العالمية الثانية ، خافه في منصب رئاسة الوزراء بول رينو ، اعتقلته حكومة فيشي وعدته مسؤولاً عن هزيمة فرنسا وبقي في الاعتقال من شباط ١٩٤٢ حتى نسيان ١٩٤٥ ، لم يشغل بعد الحرب أي منصب وزاري إلا أنه نجح في الحفاظ على تأثيره باعتاره رجل الدولة الاكبر سناً في

الحزب الراديكالي ، للتفاصيل ينظر : آلن بالمر ، موسوعة التاريخ الحديث ، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين ، ج ١ ، دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٢ ،ص ٢٢١ – ٢٢٣ .

(٧٥) جورج انطونيوس ، يقظة العرب (تاريخ حركة العرب القومية) ، ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس ، تقديم نبيه أمين فارس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٧ ،ص ٤٩٨ – ٤٩٩ .

Bibliography:

alwathayiq ghayr manshurat:

alwathaq alfaransiat:

1 - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 573 .
1 - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 496 .
1 - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 571 .
1 - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 572 .
1 - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 494 .

alrasayil walatarih aljamieiat:

1 - saed muhsin eabd aleubaydi , riad alsulh wadawruh alsiyasiu hataa eam 1951 , risalat majistir (ghayr manshura) maehad altaarikh alearabii walturath aleilmii , baghdad , 2001 .

Almawsueat:

1-alan bialmuri , mawsueat altaarikh alhadith , tarjamat sawsan faysal alsaamir wayusuf muhamad 'amin , j 1 , dar almamun liltarjamat walnashr , baghdad , 1992 .

alkutub alearabiat walmutarjama:

1 - abib eabd alsataar , altaarikh almueasir , dar almashriq , bayrut , 1971 .
2 - an kuliah , tariq alkhalas , matbaeat alf ba' , dar almurshid , dimashq , 1941 ,
3 - jurj antunius , yaqazat alearab (tarikh harakat alearab alqawmia) , tarjamat nasir aldiyn alasid wahisan eabaas , taqdim nabih 'amin faris , dar aleilm lilmalayin , bayrut , 1967 .
4 - jifriz , j . m . n , filastin aliakum alhaqiqat , tarjamat aihmad khalil alhaj , alhayyat almisriat aleamat lilkitab , alqahirat , 1973 .
5- jurj kirk , mujiz tarikh alsharq aladnaa , tarjamat eumar alaiskandari , markaz kutub alsharq alawsat , alqahirat , 1957,
6 - jurj linshufiski , alsharq alawsat fi alshuwuwn alealamiat , tarjamat jaefar alkhayaat , dar almuthanaa , baghdad , 1965 .
7 - hasan alhakim , eabd alrahman alshahbandar , hayatuh wajihadah , aldaar almutahidat lilnashr , bayrut , 1985 .

8 - salah aleaqaad , almashriq alearabiu , maktabat alanjlu almisriat , alqahirat , 1970 .
9 - eabd allah altal , alafeaa alyahudiat fi maeaqil alaislam , matbaeat almaktab alaslamii , bayrut , 1971 .
10 - eabd alrahman alkialii , almarahil fi aliantidab alfaransii wanidalina alwatanii 1926 - 1939 , ju4 ,matbaeat aldaad , halab , 1940 .
11 - eabd alkarim alnaqaba. shakhsiaat sahyunia (5) aba' alharakat alsuhyawniati, dar aljalil lilnashr waldirasat wal'abhath alfilastiniati, 1987 .
12 - eawni jaduwe aleubaydi , safahat min hayat alhaji 'amin alhusaynii , maktabat dar almanar , al'urduni , 1985 .
13 - farid salah alhashimi. turkia fi daw' alhaqayiqi: alataturkia (alkmalyatKamalism) - alelmanyatJacobinism - almuslumaniatMuslumanism - alnnaqshabandiat - alhanafaniat Hanafism - alqwmit aleunsuriat - alsiraeat alsiyasiat - al'iinqilabat aleaskariat - aldawlat alsray (aleamiqati) - alyahud alduwnama walmutahawidun - almunazamat al'iirhabiat - alainfitah walhuriyatu, dar aleibar liltibaeat walnashri, aistanbul 2014, s 481.
14 - lukaz hirzuiz , almania alhitliriat walmashriq alearabiu , tarjamat aihmad eabd alrahim mustafaa , dar almaearif , alqahirat , 1971 ,
15 - majid khaduri , qadiat aliaiskandrunat , matbueat almaktabat alkubraa liltaalif walnashr , dimashq , 1953 .
16 - mudhakirat aljiniral dighul , taerib khayri hamaad , maktabat almuthanaa , baghdad ,1964 .
17 - mustafaa alshihabi , muhadarat fi aliaistiemar , j 2 , maehad aldirasat walbuhuth alearabiat , alqahirat , 1956 .
18 - najib aliarminaziu , suriat min aliahtilal hataa aljala' , dar alkitab aljadid , bayrut , 1972 .

alkutub alajnabia

1 - Adamthwaite, Anthony *France and the Coming of the Second World War 1936–1939*, London: Frank Cass, 1977.
2 - E . M . Horsley , Hutchinsons New 20th Century Encyclopedia , London , 1964 .
3 - Pierre Birnbaum. Leon Blum: Prime Minister, Socialist, Zionist: Prime Minister, Socialist, Zionist. Jewish Lives, Tran: Arthur Goldhammer, Yale University Press, 2015 .
4 - Haye ,Henry et Vienot , Les relations de La France et de Lasyrie , Paris , 1989.